الدُّسْتُور

أصبَح سكانُ المدينةِ بعدَ الهجرةِ والمؤاخاةِ يمثلونَ ثلاثةَ أنواعٍ، هُمْ:

١ ـ المسلمونَ.

٢ ـ اليهودُ من بني النضير وبني قريظةَ وبني قَيْنُقَاع.

٣ ـ العربُ الذينَ لم يعتنقُوا الإسلامَ.

فأرادَ النبيُّ ﷺ أن يوحِّد بينَهُم جميعًا ويربُطُ بينَ القلوب حتَّى تسودَ روحُ الإسلام وسماحتُه، فعقدَ هذه المعاهدةَ التي أصبحتْ دستورًا لأسمَى مبادئ الإنسانية التي تكفلُ حقوقَ الناس جميعًا، منْ حرية العقيدة وحرية الرأي، وحُرمة المدينة ومُحاربة الظلم والعدوانِ.

ومما عالجتْهُ هذه المعاهدةُ من مبادئ أنَّ من حقِّ الجماعة معاقبةَ المفسد، وأن يتعاونَ سكانُ المدينة، ويردُّوا أيَّ عدوانٍ يوجَّه إليهم، وأنَّ الرئاسةَ العامةَ تكونُ للرسول ﷺ، كمَا نصَّت على جميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي تقومُ علَى أساسها دعائمُ المجتمعِ الجديدِ، مجتمعٌ تقومُ السياسةُ فيه على الشورَى كمَا قالَ

تعالَى: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الأَمْرِ﴾[1].

و ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾[2].

ودعائمُ اقتصاديةٌ تقضي بالتعاون الاقتصاديِّ التامِّ كمَا جاءَ في الحديث: «ما آمنَ بي مَنْ باتَ شبعانَ وجارُهُ جائعٌ إلى جنبه وهوَ يعلمُ به»[3].

ودعائمُ اجتماعيةٌ تسودُ فيهَا المساواةُ بينَ الناسِ، فلا فضلَ لعربيٍّ على أعجميٍّ إلا بالتقوَى والعملِ الصالح.

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾[4].

فكانَ ذلكَ نواةً للدولةِ الإسلاميةِ الكبرَى التي ستكونُ خيرَ أمةٍ أخرِجَتْ للناسِ.

ولنطالعْ بنودَ هذهِ المعاهدةِ كمَا وردتْ في كتب السنة والسيرةِ.

---

(١) آل عمران: ١٥٩.

(٢) الشورى: ٣٨.

(٣) رواه البزار والطبراني.

(٤) الحجرات: ١٣.